

نواب جمهوريون تلقوا رشاوى سعودية كبيرة



كشفت مجلة "نيوزويك" الأمريكية، أنّ نواباً جمهوريين صوّتوا ضد مشروع قرار بوقف الدعم العسكري الأمريكي للتحالف بقيادة السعودية في حرب اليمن، تلقوا أموالاً من سعوديين يعملون لصالح شركات لوبيات ضغط.

وصوّت مجلس الشيوخ الأمريكي، الأربعاء، لصالح إنهاء عقبة في طريق مشروع قرار بوقف الدعم العسكري الأمريكي للتحالف السعودي في اليمن، وهو ما يمهد الطريق أمام تصويت نهائي محتمل على مشروع القرار، خلال أيام.

وصوّت المجلس بأكثرية 63 (49 ديمقراطياً و14 جمهورياً) بينما عارضه 37، على طرح مشروع القرار هذا على النقاش، ثم التصويت النهائي عليه. وذكرت "نيوزويك"، في تقرير، أنّ ما لا يقل عن خمسة من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين الذين صوتوا ضد مشروع القرار، تلقّوا تمويلاً من جماعات الضغط التي تعمل لصالح السعودية، مشيرة إلى أنّ ذلك "يوضح كيف تستخدم المملكة ثروتها الهائلة للتأثير على السياسة الخارجية للولايات المتحدة".

وأفادت المجلة، بأنّ السيناتور الجمهوري روي بلانت عن ولاية ميزوري، وجون بوزمان عن ولاية أركنساس، وريتشارد بور عن ولاية كارولينا الشمالية، ومايك كرابو عن ولاية آيداهو، وتيم سكوت عن ولاية ساوث كارولينا، تلقّوا مساهمات مالية من شركات ضغط عملت لصالح المملكة، وفقاً لتقرير صادر عن مركز السياسة الدولية، الشهر الماضي. وأورد التقرير أنّ بلانت واحد من أكبر 10 متلقين لمساهمات من شركات تمثل السعودية في عام 2017، إلى جانب نواب ديمقراطيين مثل هايدي هيتكامب عن ولاية نورث داكوتا، وجو مانشين عن ولاية ويست فرجينيا، وروبرت مينديز عن ولاية نيوجيرسي. ويُعتقد أنّ حملة بلانت تلقت مبلغاً قدره 1925000 دولاراً أمريكياً، من مساهمات من شركات مرتبطة بالسعودية، العام الماضي. كما حصل النائبان بوزمان وكرابو على 1000.000 دولار من "سكواير باتون بوجز"، التي كانت تعمل لصالح السعودية في ذلك الوقت، وفقاً للتقرير.

وتلقّى كل من بوزمان وكرابو وبور وسكوت، تبرعات بحوالي ألفي دولار، في الأيام التي كانوا فيها على تواصل مع جماعات ضغط سعودية. ولم يرد أي من أعضاء مجلس الشيوخ على الفور على طلبات التعليق، من قبل "نيوزويك". وأنفقت السعودية حوالي 270 مليون دولار على مجال ممارسة الضغط في عام 2017، وفقاً لبعض التقديرات.

وتظهر إيداعات وزارة العدل الأمريكية، أنّ الحكومة السعودية أنفقت ما يقرب من 70 مليون دولار على وكلاء أجنبية في عام 2018. وذكرت المجلة، بأنّ قتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في تركيا، أدى إلى ضغوط غير مسبقة، بشأن العلاقات "الودية" التقليدية بين واشنطن والرياض، وساعد في تحريك الجهود الرامية إلى وقف الحرب التي تقودها السعودية في اليمن.

وهدّد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي رفض وقف صفقات الأسلحة المربحة للولايات المتحدة مع السعودية، وتخضع صلاته المالية الشخصية مع المملكة للانتقاد، بالاعتراض على مشروع القانون، ووضع "فيتو" عليه بحال صوّت عليه مجلس الشيوخ وأرسله إلى مكتبه.